

**( ملحق رقم 6 )**  
**معلومات من الجهات الحكومية وبعض المؤسسات الوطنية بشأن**  
**الإجراءات والسياسات المتخذة لتحقيق التزامات وتعهدات البحرين في مجال حقوق الإنسان على أرض الواقع**

الإرادة السياسية وبرامج عمل الحكومة:

1. تعكس الإرادة السياسية التزام مملكة البحرين باحترام حقوق الإنسان ولقد عبر جلالة الملك المفدى عن هذه الإرادة عندما أكد مؤخراً بأن البحرين تلتزم بقيم الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. ونوه رئيس مجلس الوزراء الموقر بأن أكثر الميادين صراعاً اليوم هوميدان التنمية من أجل تقدم الإنسان ورفاهيته مشيراً إلى أن مملكة البحرين ومنذ الاستقلال شهدت عملية بناء واسعة غطت مختلف أوجه الحياة، وقد توج ذلك مشروع حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة - حفظه الله - الذي يعد مشروع خير يعيش في كنفه الجميع حيث يتمتعون بحرية سياسية وديمقراطية وانفتاح اقتصادي ونهضة اجتماعية وتشريعية أضحت محل تقدير وإعجاب إقليمي ودولي وتبوأ بفضل مملكة البحرين مراتب متقدمة في تقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وأشار سموه في ذكرى العيد الوطني المجيد عام 2007 بأنها فرصة لتقييم أدائنا خلال الفترة الماضية وتلافي أي سلبات تعيق تقدمنا نحو الأفضل، وهي مناسبة لتجديد العزم على المضي قدماً والتحرك بمزيد من الإيجابية والإصرار لتحقيق المزيد من الإنجازات وتلبية طموحات المواطنين وآمالهم والسعي في طريق التنمية الذي تنتبناه واضعين في اعتبارنا صالح المواطن البحريني وعزته وكرامته.
2. وفي إطار ما سبق تضع الحكومة برامج العمل وتعرضها على المجلس الوطني، ومن ذلك برنامج العمل الذي عرضه رئيس مجلسي الوزراء بعد افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني لمجلس الشورى والنواب في 20 ديسمبر 2006، حيث ألقى سموه بياناً للحكومة سلط من خلاله الضوء على أبرز ملامح برنامج عمل الحكومة للمرحلة المقبلة الذي تم فيه وضع الخطط الكفيلة بالارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، ورفع دخل الفرد وزيادة فرص العمل أمامه وتوسيع القاعدة الإنتاجية فتناول البيان، فيما تناوله:
  - برنامج عمل الحكومة في القطاع الإسكاني ودعم الخدمات والسلع ومشروعات البنية التحتية ودور القطاع الخاص مشيراً إلى أن الحكومة ستعمل على تحقيق معدل نمو يتراوح ما بين 5.5 و6% سنوياً في الفترة 2007-2010.
  - بالنسبة إلى سوق العمل، ستعمل الحكومة على الارتقاء بجودة ونوعية التعليم والتدريب واستخدام التكنولوجيا وأنها تبنت لهذا الغرض المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب. وإيجاد نظام سوق عمل جديد يجعل البحرينيين هم الخيار الأمثل للتوظيف، وأن صندوق العمل سيتولى توفير الإمكانيات المالية والفنية لتدريب وتطوير القدرات العلمية والعملية للقوى العاملة الوطنية في مختلف المجالات بما يسهم في رفع مستوى القوى العاملة الوطنية والقضاء على البطالة.
  - تطوير القطاع الصحي والنهوض به وإقامة مزيد من مشروعات الخدمة الصحية وزيادة عدد المراكز الصحية.
  - اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى النهوض بالمرأة وتمكينها والاهتمام بشؤون الأسرة والشباب والطفولة، وتقديم الرعاية الاجتماعية لمحتاجيها من المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والأسر المحتاجة.
  - دعم التنمية الاقتصادية من خلال التوسع في الانفتاح الاقتصادي وتوفير بيئة عمل أكثر جاذبية للمستثمرين ورجال الأعمال، والتأكيد على أن الاستقرار والسلام الاجتماعي يتطلب العمل بروح الإسلام القائم في جوهرة على التسامح وقبول الآخر ودحض الفكر المتطرف الذي يولد الإرهاب ويزرع الشقاق وذلك من خلال الدعوى بالكلمة الطيبة والسلوك الإنساني الرفيع والقوة الحسنة.
  - ستواصل الحكومة تطوير أنظمة الخدمة المدنية والتشريعات التي تحكم الوظيفة العامة والتركيز على النزاهة والموضوعية في التدرج الوظيفي.
  - ستواصل الحكومة العمل على تبسيط إجراءات التقاضي والتعاون مع جهات الاختصاص للتوسع في مجال القضاء المتخصص من دون الإخلال بمبدأ وحدة القضاء.
  - ستولي الحكومة شؤون الأمن والدفاع أقصى اهتماماتها باعتبار أن الأمن هو جوهر وجود الوطن وأن الدفاع عنه واجب مقدس.
3. والجدير بالذكر أن برنامج عمل الحكومة ينعكس في استراتيجيات وبرامج عمل الوزارات ونشير هنا على وجه الخصوص إلى أن المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة سمو ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة يقوم بدور محوري في تخطيط وتفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي. ويتم تنفيذ برنامج عمل الحكومة جنباً إلى جنب، مع

أنشطة السلطين التشريعية والقضائية، والصحافة والإعلام وممارسات المجتمع المدني في إطار من الشفافية والمشاركة الشعبية الواسعة، وعلى أساس من سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

### مؤشرات اجتماعية واقتصادية للتنمية البشرية:

1. يشكل الاهتمام بتنمية الموارد البشرية حجر الزاوية في مسيرة مملكة البحرين الإصلاحية باعتبارها ركيزة التنمية الشاملة وغايتها، وتعمل المملكة على توفير سيل العيش الكريم لأبنائها والعناية الكاملة لهم صحياً وتعليمياً واجتماعياً ووظيفياً وثقافياً ورياضياً، في إطار من العدالة الاجتماعية، وصيانة حقوق الإنسان وتأمين الكرامة والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز.
2. حققت المملكة في هذا الصدد انجازات ملموسة أشادت بها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، لعل أبرزها حصولها على المركز الأول عربياً والـ (40) عالمياً ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية وفقاً لـ " تقرير التنمية البشرية لعام 2004" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" واحتفاظها بصدارة البلدان العربية خلال 12 عاماً من أصل 15 عاماً منذ إصدار التقرير عام 1995، وهوما يمثل إنجازاً فريداً يحمل دلالات ايجابية عديدة تمثل فخراً للبحرين حكومة وشعباً. ويمثل دليلاً أكيداً على سلامة النهج الإصلاحى والتحديثى الشامل الذى ينتهجه عاهل البحرين والذى يعتمد على الإنسان باعتباره الأساس الذى تستند عليه الدولة في مواجهة ما يعترضها من تحديات، وفي مقدمتها صغر مساحتها، ومحدودية مواردها، إلى جانب الكثافة السكانية العالية (939 فرداً / كلم مربع) خاصة في ظل النمو المرتفع في عدد السكان بالنسبة 2.6% سنوياً.

3. يمكن إبراز أهم مظاهر الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، فيما يلي:

- بالنسبة للنتائج القومي ودخل الفرد حققت البحرين نجاحاً كبيراً في الجانب الاقتصادي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 3162 مليون دينار بحريني في عام 2003م ليحقق الاقتصاد الوطني بذلك معدل نمو يصل إلى 13.7% بالأسعار الجارية، ومعدل نمو 6.8% بالأسعار الثابتة في عام 2003م. وارتفع الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 3416 مليون دينار بحريني في عام 2003م بعد أن كان 2979 مليون دينار بحريني في عام 2002م ليحقق بذلك الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 14.7% بالأسعار الجارية ومعدل نمو 7.7% بالأسعار الثابتة في عام 2003م. مما أدى إلى رفع المستوى المعيشي بشكل عام.
- ارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 4955 دينار بحريني في عام 2003م بعد أن كان 4432.5 دينار بحريني في عام 2002م، مما انعكس على نسبة المصروفات الحكومية، حيث ارتفع معدل نصيب الفرد من المصروفات الحكومية من 1533.9 دينار عام 2002م إلى 1567.1 دينار عام 2003م، كذلك فقد ارتفع معدل نصيب الفرد من المصروفات الحكومية في الخدمات التعليمية ليصل إلى 1077 دينار في عام 2003م (لا يشمل المبالغ المحولة إلى جامعة البحرين) بعد أن كان 906 دينار في عام 2002م.
- نجحت البحرين في تنويع مصادر الدخل في خفض نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى الناتج القومي - المحلي - بالأسعار الثابتة إلى 15.7% في عام 2003م.

4. في مجال الإسكان وضعت مملكة البحرين الارتقاء بالخدمات الإسكانية في مقدمة الأولويات الوطنية، حيث أقامت العديد من خدمات ومشروعات الإسكان خلال السنوات (1975-2003) والتي استفاد منها 49622 أسرة، منها 17795 أسرة استفادت بالوحدات السكنية و12518 أسرة استفادت بقسائم سكنية إضافة إلى استفادة 19309 أسرة بقروض بناء وشراء، مهمته في ذلك بوجود مسكن ملائم لكل أسرة مزود بكافة الاحتياجات الأساسية، إلى جانب المكرمات الملكية العديدة للتخفيف عن محدودى الدخل، وتطوير البيوت الآيلة للسقوط، والنهوض بكافة مرافق البنية الأساسية لتعزيز الخدمات المقدمة للمواطنين.

5. في مجال الصحة تعكس الإستراتيجية الصحية للمملكة للفترة 2002-2010 اهتمامها برفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة والارتقاء بها من خلال التطوير المستمر في برامج الصحة العامة والرعاية الصحية الأولية والوقائية وصحة البيئة ورعاية الطفولة في ظل الارتفاع المستمر في ميزانية وزارة الصحة إلى 89مليون دينار عام 2004 بينما لم تكن تتجاوز 3 ملايين دينار عام 1971، لترتفع نسبتها إلى 75% من المصروفات العامة للدولة خلال عام 2004. وتحققت في هذا الصدد انجازات عديدة من أبرزها مؤشراتها:

- ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للإنسان في البحرين إلى 73ر8 في عام 2002.

- توافر فرص الحصول على المياه المأمونة لجميع سكان البحرين بنسبة 100% خلال السنوات (1992-2005).
- تتوافر خدمات الصرف الصحي بصورة ملائمة وفقاً للمعايير العالمية لجميع سكان البحرين بنسبة 100% .
- تقدم الخدمات الصحية الأولية المجانية لجميع السكان بنسبة 100% .
- 6. في مجال التعليم تمكنت المملكة من إحداث نهضة تعليمية نوعية وكمية كبرى في مختلف مجالات التعليم ومن ذلك:
  - تقدم مملكة البحرين العديد من الخدمات، وتوفر التعليم الأساسي والثانوي مجاناً للمواطنين والوافدين بالمدارس الحكومية. مما جعل مملكة البحرين تتبوأ المركز الأول على الصعيد العربي في مؤشر التعليم للجميع.
  - قيام المملكة بالعديد من المشاريع لتطوير العملية التعليمية، من أهمها: مشروع جلاله الملك حمد لمدارس المستقبل، والمتعلق بالمدرسة الإلكترونية والذي تم تطبيقه ابتداءً من العام 2004 على 11 مدرسة ثانوية كمرحلة أولى، وإنشاء مراكز القياس والتقويم ورعاية الموهوبين والإرشاد النفسي والاجتماعي.
  - اهتمت المملكة بتعليم الكبار حيث ارتفع عدد مراكز تعليم الكبار المنتشرة في أنحاء المملكة إلى 43 مركزاً منهم (17 مركزاً للرجال و26 مركزاً للنساء)، مما أسهم في تقليص معدلات الأمية إلى أقل من 1% للذكور و4% للإناث خلال عام 2001، وبلغت 7% في الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة في نفس الفترة.
  - عملت البرامج التعليمية على تنشئة شخصية الفرد تنشئة متكاملة وتمكين الطالب من استيعاب مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعدها المحلي والدولي، وتنمية التربية من أجل السلام، وغرس قيم التسامح واحترام الآخر وفهمه ونبذ العنف وإشاعة الحوار كأداة للعيش المشترك، فقد ضمنت الوزارة المناهج التعليمية هذه المفاهيم، حيث تم تطبيق تدريس مادة "التربية للمواطنة" كمادة إلزامية في المراحل التعليمية الثلاث.
- 7. في مجال العمل والتدريب بذلت مملكة البحرين جهوداً مضمّنة في سبيل إعداد وتنمية الموارد البشرية البحرينية لضمان حصولها على فرص العمل الملائمة والتي تتناسب مع قدراتها وطموحاتها، ومن ذلك:
  - اهتمت وزارة العمل بتطوير برامج وأنظمة التدريب وتحديث وسائلها وآلياتها في المملكة بما يسهم في إعداد شباب بحريني قادر على العمل والإنتاج بالجودة والكفاءة المطلوبة، حيث ارتفع مجموع المؤسسات التدريبية المرخص لها من قبل مكتب ترويج التدريب بالوزارة إلى 103 مؤسسات بنهاية عام 2002، هذا إلى جانب المضي في مشاريع التدريب والتوظيف في إطار الدور الذي يقوم به المجلس النوعي للتدريب المعني بما يستهدف رفع نسبة البحرنة من إجمالي حجم القوى العاملة في البلاد التي بلغت 32% من القوى العاملة في القطاع الخاص والبالغة 189,9 ألف عامل عام 2003، ونحو 91% من القوى العاملة في القطاع العام والبالغة 34,64 ألف عام في العام ذاته.
  - واصلت المملكة اهتمامها بتنفيذ برامج العمل والتدريب بالتعاون بين وزارة العمل من جهة، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهة أخرى بما يعمل على إعداد وتأهيل الموارد البشرية للحصول على فرص العمل الملائمة، وإعداد ورش عمل لحل مشكلة البطالة بقيادة سمو ولي العهد، في ظل مشروع إصلاح سوق العمل، بالإضافة إلى مشروع جلاله الملك للتدريب والتوظيف الذي تم الإعلان عنه في يوليو 2005.
  - كان من أهم التطورات في مجال العمل صدور قانون التأمين ضد التعطل في عام 2006 بشأن التأمين ضد التعطل ويعتبر هذا القانون الأول من نوعه على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ولا شك أن اعتماد القانون المذكور يبعد فئة كبيرة من العاطلين عن الوقوع تحت وطأة الحاجة والعوز نتيجة فقدان العمل فضلاً عن أنه سيعزز السلم الاجتماعي ويساهم في خفض نسبة البطالة التي تعد من أهم المشاكل المتفاقمة اجتماعياً في الوقت الراهن وخصوصاً أن هذا القانون سيوفر العيش الكريم للعاطلين حتى يتم إدماجهم في سوق العمل.
  - الملاحظ أن قانون العمل ينطبق على جميع العمال، البحرينيين وغير البحرينيين، وأن المستثنى منه، فقط، العمالة المنزلية.

ولا شك في أن إصدار قانون النقابات العمالية بموجب المرسوم الملكي رقم (33) لسنة 2002 الصادر في يوم 24 سبتمبر 2002، وإقامة الاتحاد العام لعمال البحرين في 14 يناير 2004 (والذي يضم 63 نقابة) يشكل أحد أبرز الانجازات المحققة للعمال ضمناً لحقوقهم وتعبيراً عن طموحاتهم وتطلعاتهم وآمالهم.

- صدر المرسوم بقانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن الاتجار بالأفراد وهذا وقد جاء فيه أنه في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالاتجار بالأشخاص تجنيد شخص أو نقله أو تنقيله أو إيواؤه أو استقباله بغرض إساءة الاستغلال وذلك عن طريق الإكراه أو التهديد أو الحيلة أو باستغلال الوظيفة أو النفوذ أو بإساءة استعمال سلطة ما على ذلك الشخص، أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. كما نص القانون على أنه مع عدم الإخلال بأية

عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب بالسجن وبالغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص " وتشكل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتختص بوضع برامج بشأن، منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

8. في مجال التنمية الاجتماعية:

- صدور القرار الوزاري رقم 20 لسنة 2005 بشأن مكافأة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- قانون رقم 5 لسنة 2007 بشأن مكافحة التسول والتشرد.
- تم تأسيس المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية بتاريخ 10 أكتوبر 2006 ويقدم المركز استشارات فنية وبرامج تدريبية ومشاريع تهدف إلي تعزيز وتطوير قدرات الجمعيات الأهلية في البحرين على إدارة مؤسساتها ومشروعاتها التنموية بالإضافة إلي توفير خدمة الانترنت وقاعات تدريب مجانية، كما خصصت وزارة التنمية الاجتماعية الدعم المادي عن طريق الأموال الغير منقولة التي تشكل 110 عقار وزعت على 99 منظمة أهلية، و أموال منقولة وهي عبارة عن منح مالية بما يقارب 150 ألف دينار وذلك ضمن برنامج المنح السنوية للجمعيات الأهلية.
- تأسيس دار الطفولة سنة 1984 والتي تعنى بالأطفال مجهولي الأبوين والأيتام وأطفال الأسر المتصدعة من سن 0 ولغاية 15 سنة.
- تأسيس دار الفتيان سنة 1996 والتي تعنى برعاية وإيواء الفتيان الذين تجاوز سن الـ15 سنة.
- بعد صدور المرسوم رقم 22 لسنة 2000 تم تنظيم الحضانة الأسرية لفئة مجهولي الأبوين من اجل توفير الجو الأسري الطبيعي وضمان استخراج كافة الأوراق والمستندات الرسمية لهم.
- تم تدشين خط ساخن سنة 2007 من اجل تلقي جميع البلاغات المتعلقة بالطفولة والمتعرضين للعنف الأسري والمساعدات الاجتماعية وذوي الاحتياجات الخاصة من اجل توفير الخدمات اللازمة لهم.
- كما تم إنشاء دار تسمى دار الكرامة للرعاية الاجتماعية من اجل إيواء المتسولين والمشردين.
- كما تم صرف منحة اجتماعية أسكانية ومنحة تعطى لجميع العائدين للوطن وذلك في 22 يوليو 2006.
- كما تم زيادة عدد المراكز الاجتماعية وتنوع برامجها التنموية لتنمية قدرات الفرد من الذكور والإناث على حد سواء.
- تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة اجتماعياً واقتصادياً.
- تقوم مؤسسات الحماية الاجتماعية وتنوع خدماتها بالتعاون الوثيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

### تمكين المرأة:

1. بالنسبة لتمكين المرأة، تجدر الإشارة إلى الجهود والأنشطة يقوم بها المجلس الأعلى للمرأة الذي انشأ في نوفمبر 2001، برئاسة صاحبة السموالشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة صاحبة الجلالة الملك المفدى، ومن ذلك على سبيل المثال،
  - إعداد الخطة الوطنية لتنفيذ إستراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية، والتي تم اعتمادها من قبل جلالة الملك باعتبارها وثيقة عمل وطنية، وتستهدف الإستراتيجية تمكين المرأة والنهوض بها في مختلف المجالات. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم تحديد 3 محاور رئيسية ذات أولوية للمجلس ضمن هذه الإستراتيجية وهي: اتخاذ القرار، الاستقرار الأسري، التمكين الاقتصادي. وبالنسبة للأخير، مثلاً، يعمل المجلس حالياً على تنفيذ برنامج للتمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية ومكافحة الفقر بين النساء.
  - إنشاء جائزة صاحبة السموالشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة البحرينية والخاصة بالمؤسسات الرسمية والأهلية. وهي أول جائزة على مستوى الوطن العربي في مجال تمكين المرأة، وتهدف إلى تشجيع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة على دعم وتمكين المرأة العاملة لتولي المناصب القيادية ومواقع صنع القرار وزيادة نسبة تأهيلها وتدريبها وإدماجها في خطط التنمية.
  - عقد اتفاق تعاون بين المجلس الأعلى للمرأة ووزارة المالية في 28 فبراير 2006م والذي بموجبه تعطي الوزارة عند إعدادها للميزانية العامة للدولة أولوية خاصة لموضوع إدراج النوع الاجتماعي في برامج عمل الحكومة والميزانية العامة كما تعطي الوزارة مشاريع المجلس مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الأولوية في التنفيذ وتوفير التمويل اللازم من المخصصات المالية للمملكة في هذا البرنامج. وتعمل الوزارة بموجب الاتفاق على زيادة تقديم التسهيلات المالية للمرأة المستثمرة من خلال "تسهيل الحصول على قروض ميسرة من بنك البحرين

- للتنمية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة".
- المساعدة القانونية "التي يوفرها مركز شكاوي المرأة التابع للمجلس للنساء المحتاجات، إلى الوقوف على المشكلات سواء بالتوجيه أو المساعدة الفعلية، وذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية في مملكة البحرين من خلال رصد مشكلات واحتياجات المرأة المتعلقة بالمطالب الأساسية أو المتعلقة بأي شكل من أشكال التمييز ضدها، والمساهمة في حل بعض المشكلات اليومية التي تعاني منها المرأة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القضائية للمرأة الفقيرة.
  - تعديل قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية بإضفاء صفة الاستعجال على قضايا الأسرة، فبناء على توصية المجلس الأعلى للمرأة صدر القانون رقم 40 لسنة 2005 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية، حيث تم إضفاء صفة الاستعجال على القضايا الأسرية بما يسهم في سرعة حسم المنازعات الشرعية وبالأخص تلك المتعلقة بالنفقة والحضانة والرضاعة.
  - بناء على توصية المجلس الأعلى للمرأة، تم إنشاء صندوق النفقة. ويتم العمل حالياً على تفعيل صرف النفقة للمستحقات حيث تم حصر عدد الحالات المستحقة والمستوفية لصرف النفقات.
  - بخصوص التعاون مع المنظمات والجمعيات النسائية والأهلية:
    - في الخامس من شهر مارس 2006 عقدت صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة لقاءات تشاوريا مع رئيسات الجمعيات النسائية واللجان النسائية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالشأن النسائي أكدت خلاله على مبدأ الشراكة الفعلية بين المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات النسائية والجانب الأهلي وتفعيلاً لهذا اللقاء تم التوافق على إنشاء لجنة تسمى "لجنة التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات واللجان النسائية" تهدف إلى تفعيل دور الجمعيات النسائية ومجالس إدارة العمل النسائي بالجمعيات الإسلامية للعمل على نقل احتياجات المرأة البحرينية إلى الجهات الرسمية والسعي لدى تلك الجهات لحل المشكلات وإزالة العقبات التي تواجه المرأة - كل حسب اختصاصه - وإدراج تلك الاحتياجات في خطط العمل.
    - تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع الاتحاد النسائي البحريني في أغسطس 2007 وذلك لتحقيق مبادئ التعاون والتنسيق بين المجلس الأعلى للمرأة والاتحاد بما يسهم في التعاون بين الطرفين في رسم الخطط وبرامج العمل لخدمة المرأة البحرينية وحل مشكلاتها.

2 - ولعل من أبرز المكتسبات التي حصلت عليها المرأة البحرينية في إطار المشروع الإصلاحي هي تعاضم واتساع مستوى المشاركة السياسية لها، وفي وجودها البارز على الساحة الخارجية خليجياً وعربياً ودولياً وفي الطفرة التي تحققت لها في أوضاعها التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية في إطار مبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور.

#### الشباب والرياضة:

استحوذ قطاع الشباب والرياضة باهتمام واضح في مختلف البرامج التنموية من خلال العناية ببناء الشباب رياضياً وثقافياً وغرس روح الانتماء والولاء والمسؤولية فيهم باعتبارهم الثروة الحقيقية للمملكة، والعمل على تحقيق المزيد من الانجازات في شتى المحافل الرياضية الوطنية والعربية والولية.

#### التطور الإعلامي وحرية الرأي والتعبير:

- شهد الإعلام البحريني بمختلف وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة نقلة نوعية كبرى استجابة لإطلاق حرية الرأي والتعبير دون مساس بالمصلحة العليا للوطن وبثوابته الدينية والحضارية، مع الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات، ويشار في هذا الصدد إلى الآتي:
- واصلت الصحافة البحرينية مسيرتها العريقة التي تعود إلى 8 صحف بلغات متعددة فضلاً عن 66 مجلة في مختلف الاهتمامات، ونالت جمعية الصحفيين عضوية اتحاد الصحفيين العالمي في ديسمبر 2003 باعتبارها الأولى خليجياً، وستتحول خلال الفترة المقبلة إلى نقابة للدفاع عن حقوق الصحفيين ودعم العمل الصحفي المشترك، هذا إلى جانب اختيار البحرين مقراً لاتحاد الصحافة الخليجية تقديراً لدورها.
- تحديث وتطوير البنية التشريعية في الصحافة والطباعة والنشر وتعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات، من خلال تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة بتوفير الضمانات السياسية وتعميق قيم الانفتاح والتسامح والنقد البناء وتحقيق ضمانات دستورية وقانونية.

- شهدت المملكة ازدهاراً صحفياً وإعلامياً وثقافياً بارزاً تطرح فيه كل القضايا السياسية والوطنية في جميع وسائل الإعلام بحرية تامة ودون تدخل حكومي في إطار من الشافية والموضوعية، من خلال تنظيم الدورات اللقأت وعقد المؤتمرات وحلقات النقاش تناولت مختلف قضايا الإصلاح السياسي وقضايا العمل العربي المشترك.
- تطوير هيئة الإذاعة والتلفزيون من خلال توسيع شبكات الإرسال والبلث وتنشيط التعاون الخليجي والعربي والدولي ومواكبة التطور في تقنية المعلومات وشبكة المعلومات الدولية للانترنت الانفتاح على العالم الخارجي، إلى جانب تعزيز دور شؤون الإعلام الخارجي لتناسب التطورات المتسارعة على الساحة الدولية، فضلاً عن رعاية المؤسسات الثقافية الوطنية وتشجيع الإنتاج الفكري المتميز.

### إنفاذ القانون والحفاظ على الأمن:

- تقوم وزارة الداخلية بدورها في إنفاذ القانون والحفاظ على الأمن ملتزمة بكافة الضمانات الواردة في المرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وذلك فيما يتعلق بالضبط والتفتيش ومراعية الإجراءات التي تكفل حقوق الموقوفين والمحبوسين احتياطياً بما يتفق مع القانون وتؤكد الوزارة، في إنفاذ القانون، على الإبعاد الخاص باحترام حقوق الإنسان الالتزام بالقانون الوطني والمعايير الدولية وفي إطار من الشفافية والتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولي، ومن نشاط الوزارة:
- إنشاء اللجنة المختصة بمسائل حقوق الإنسان ومن مهامها منها دراسة ما يخص وزارة الداخلية من موضوعات ومسائل حقوق الإنسان، والتنسيق والتعاون مع أجهزة الدولة المختصة واللجان والجمعيات المعنية بمسائل وموضوعات حقوق الإنسان. ولقد أنجزت لجنة حقوق الإنسان، على سبيل المثال، الكثير من الأعمال في مجال حقوق الإنسان منذ إنشائها وكان لها تعاون وتواصل مع منظمات غير حكومية مثل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. كما أن الرسائل والمكاتبات التي وصلت للجنة من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان أو بصورة مباشرة من مواطنين ومقيمين بشأن بعض المسائل مثل منح الجنسية البحرينية، السماح بالسفر، السماح بالعودة لأرض الوطن، إعادة الجنسية، الممنوعين من دخول البلاد، البحث عن عمل، إصدار شهادات حسن سير والسلوك وشكاوي ضد أفراد من الأمن العام وأمور أخرى عديدة تهم المواطن وسبل حياته وعيشه، لاقت الاهتمام اللازم من قبل اللجنة وتم الإتصال بالجهات المعنية من أجل إيجاد الحلول المناسبة في إطار القانون والشرعية.
- إنشاء إدارة حقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية لبحث الشكاوي ذات الصلة بالانتهاكات والتجاوزات على حقوق الإنسان وعقد الدورات وإعداد الدراسات والأبحاث ذات الصلة.
- تنظيم البرامج والدورات التدريبية والمحاضرات المتعلقة بحقوق الإنسان والتثقيف وتوجيه رجال الأمن لكيفية وأسلوب التعامل مع الأفراد بصورة قانونية تحفظ للأفراد كرامتهم وحقوقهم المشروعة، وتعطي الضمانات القانونية للمتهمين في جميع المراحل أثناء التحقيق أو المحاكمة وذلك فضلاً عن تدريب مقرر (دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان) في معهد تدريب الشرطة، وعقد دورات سنوية في مجال حماية حقوق الإنسان بالأكاديمية الملكية للشرطة.
- طبع ونشر الإصدارات ذات الصلة بالعمل الشرطي وحقوق الإنسان مثل المعايير العشرة الأساسية لحقوق الإنسان الموجه إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون " والشرطة وضمانات حقوق الإنسان ولا تضمن آليات حماية حقوق الإنسان من منظور ديني وإطار وطني ونطاق دولي، وضوابط السياسية الجنائية في نطاق العمل الشرطي، وأهمية الموازنة بين فاعلية الأداء الأمني وضمانات حقوق الإنسان وحياته الأساسية.
- اهتمام الوزارة بتعميم برامج خططها التدريبية على الجهات المعنية مثل قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن الوطني ل مشاركة منتسبها في الدورات ذات الصلة، ومتابعة جميع ما يرد بوسائل النشر والإعلام عن أي موضوعات تعني الوزارة خاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان ومخاطبة الإدارات المعنية بالوزارة عن كل حالة ونشر الردود التي تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بكل حالة من هذه الحالات في الصحف ووسائل الإعلام.